الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية- ملاحظات منهجية

الفصل الثاني: طبيعة السلطة السياسية، طبيعة الدولة – اختلاط المصطلحات أم اختلاف المفاهيم !

د.صالح ياسر

بداية، لابد من الاشارة الى أن بناء معرفة منهجية دقيقة للإشكاليات المطروحة تستحث ضرورة **الانطلاق** من اسئلة محددة، تشكل المرشد بالنسبة للباحث في مسعاه لبلورة رؤيته بصدد الظاهرة أو الظواهر المدروسة، وتركيم تلك المعرفة بشكل منتظم. ومن المؤكد أن انتاج معرفة منتظمة بصدد أية ظاهرة من الظواهر موضوع الدراسة إنما يرتبط شديد الارتباط بطبيعة الاسئلة المثارة، لأن طرح الاسئلة ليس "لعبة" من العاب المنطق الشكلي، انما هي قضية مبدئية بالنسبة للباحث ذاته. **لماذا كل هذا التأكيد ؟** نجيب، وباختصار، أن تحديد المفهوم وضبطه وتدقيقه غير ممكن، منهجيا على الاقل، من دون تحديد السؤال.

ويتعين التأكيد على انه بالرغم من العديد من المحاولات إلا أن هذا المفهوم (طبيعة السلطة) مازال بعيدا عن الوضوح النظري، ناهيك من الناحية المنهجية. ويؤكد ذلك بروز العديد من التعابير مثل : **السلطة، سلطة الدولة، السلطة السياسية** ..... الخ، والتي تعج بها الخطابات السياسية وتستخدم من دون تدقيق. هنا ثمة سؤال بسيط يطرح نفسه: هل هذه المفاهيم عبارة عن مترادفات synonims تعبر عن ظاهرة (أو ظواهر محددة) أم لا ؟ فإذا كانت هذه التعابير/المفاهيم تعالج اشكالية محددة أو ظاهرة معينة فما هي "الضرورة الموضوعية" لهذه "التسميات" المختلفة ؟. واذا انطلقنا من مبدأ منهجي عام هو انه لكل مفهوم أو مقولة حقل محدد، عندها ينطرح سؤال آخر: هل تنتمي هذه المفاهيم لحقل واحد، وما هو مبرر هذا التداخل أو الاضطراب ؟. إن الاضطراب في صياغة المفهوم أو المقولة مرتبط أساسا بضعف المعرفة بالظاهرات أو العمليات التي تتم دراستها أو بحثها.

ثمة ضرورة، أولا، للإشارة الى أن هناك اختلافا بين التعبير المجازي وبين المضمون المفاهيمي. تقتضي الحاجة الى رؤية هذه القضية والعمل على تدقيق المفهوم وفك الاشتباك – حسب **سمير أمين** – بين هذه المفاهيم وتبيان دقتها العلمية. ويبدو أن عدم الوضوح والاضطراب وتنوع التسميات مرده ليس غياب التسميات الملائمة، بل غياب مفاهيم اساسية، على حد قول المفكر الفلسطيني **د.فيصل درّاج**، لا يستكمل التحليل النظري ويتخذ مداه العلمي وحقله الملموس، إلا بوجود هذه المفاهيم.

وبمكن الاشارة الى أن "الفكر النظري" عندنا لم يولِ مسألة انتاج المفاهيم النظرية الاهمية التي يستحقها في بناء الجهاز المفاهيمي الذي نفكر فيه ونعمل عليه. وكما تشير التجربة فقد ظهر العديد من المصطلحات أو المفاهيم "المستعارة"، وتبين أنها بدلا من أن تساهم في توسيع وتعميق معرفتنا بهذه الظواهر أو العمليات، بدت أكثر ضبابية، أي أنها لم تنجح في تحديد نظري دقيق لها. يرجع هذا الخلط، عدا عن غياب مجموعة من المفاهيم الضرورية، كما اسلفت، الى عدم فهم الطابع التاريخي للمقولات والمفاهيم. وفي هذا المجال لابد من استعارة الاطروحة الهامة لماركس في تحديده للمقولات عندما قال : "المقولات خالدة خلود العلاقات التي تعبر عنها..... انها منتجات تاريخية مؤقتة" [1].

---

[1] راجع: ك. ماركس، **بؤس الفلسفة. رد على " فلسفة البؤس " لبرودون**. ترجمة حنا عبود (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1972)، ص 103.

المبحث الاول: **منهجية دراسة السلطة السياسية**

قبل المباشرة في العمل على ضبط مفهوم (السلطة السياسية) علينا أن نعرف أولا ما المقصود بـ (السلطة)؟

هناك من يعرف (**السلطة**) على أنها **قدرة طبقة أو مجموعة من الطبقات على تحقيق مصالحها الموضوعية**. وهذه القدرة **تتوقف** على **علاقات القوى وتوازن القوى** في أي مجتمع. والمفهوم الماركسي للطبقات والسلطة يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم "المصالح الطبقية"[2].

وعندما نتحدث عن (**السلطة**) تنطرح **اشكالية المعايير** التي تستخدم لتحديد **الاصول الطبقية** للمجموعة أو الفئة الحاكمة او الائتلاف الحاكم، **من هي، من أين أتت؟، ما هي جذورها الطبقية؟**، أي **ينبغي** فهم السلطة ضمن **تحديد** اطارها المرجعي. ولهذا فإن السلطة هنا هي عبارة عن **علاقة قوى طبقية** - حسب **بولانتزاس** [3]. **وانطلاقا** من هذه الاطروحة يمكن القول أن **الصراع الاجتماعي** ومحوره الاساسي **الصراع** بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع المحدد هو **الاطار المرجعي** لمفهوم السلطة هذا.

ويتعين فهم علاقات القوة هذه ليس باعتبارها **علاقة بسيطة**، خطية، إنما هي:

- **علاقة مركبة** من جهة؛
- **وغير متكافئة**، من جهة اخرى؛
- **وتحددها في نهاية المطاف القوة الاقتصادية**، ثالثا.

وبالمقابل يتعين فهم حقيقة أن القوة السياسية أو القوة الآيديولوجية ليس مجرد تعبير بسيط عن القوة الاقتصادية أو انعكاس بسيط لها، بل يتعين فهمها في اطار العلاقة مع القوة الاقتصادية ضمن اشكالية (القاعدة/البناء الفوقي). فأحيانا، وكما تشير التجربة التاريخية، تكون احدى الطبقات هي المسيطرة اقتصاديا ولكن من دون أن تكون مسيطرة سياسيا، فتكون غير قادرة على تحقيق مصالحها السياسية أو الآيديولوجية. أو أن تكون هي المسيطرة آيديولوجياً دون ان تكون لها الهيمنة الاقتصادية أو السياسية [4].

وإذا أردنا القيام بمقاربة مكثفة نستطيع القول بأن **التحليل التاريخي** الملموس للسلطة السياسية يستحث التأكيد على العناصر التالية، التي بالرغم من بساطتها الظاهرية هامة جدا لفهم هذه الاشكالية "

- ان **السلطة السياسية** في أي مجتمع هي **نتاج** العلاقات الاجتماعية الجوهرية فيه، **علاقات الملكية والتقسيم الاجتماعي للعمل**، وبالتالي فإن هذه **السلطة** تكون **محصلة** للتناقضات الاجتماعية وكيفيات حلها، والتي **تتجسد** من خلال الطبقات ومصالحها. **ومن هنا تتأتى ضرورة تناول السلطة السياسية باعتبارها علاقة قوة.**

- إن **السلطة السياسية** في المجتمعات ذات البنية الاجتماعية المتناقضة **لم تكن أبدا محايدة** حتى لو أعلن حائزو السلطة غير ذلك.

---

[2] قارن: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة. دراسة في التغييرات الاقتصادية والطبقية في مصر 1974 – 1982** (القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى، 1986)، ص 129.

[3] قارن على سبيل المثال: نيكوس بولانتزاس، **الايديولوجية والسلطة. نموذج الدولة الفاشية** (بيروت: دار ابن خلدون، 1979)؛ كذلك لنفس الكاتب: **أزمة الديكتاتوريات** (بيروت: دار ابن خادون، 1981).

[4] قارن: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**.....، مصدر سابق، ص 103؛ كذلك د.صاحب ياسين العلي، **موضوعات حول مفهوم البرجوازية البيروقراطية**، مصدر سبق ذكره، ص 131 ولاحقاً.

- **إن نمط توزيع السلطة يرتبط ترابطا وثيقا بنمط توزيع الثروة،** وان **هناك علاقة جدلية بين السلطة والثروة** تتضمن أن حائزي احدهما يتطلعون الى الاخرى، كما أن فرصتهم تكون أكبر وأيسر من غيرهم في حيازة الأخرى. يلعب مقياس **توزيع الثروة المادية (التحكم في وسائل الانتاج) الدور الاساسي في توزيع السلطة والنفوذ.**

وبتعبير آخر: يحدد هذا التراتب الاجتماعي-الاقتصادي والتراتب السياسي ويتحكم فيه، ومن خلاله يتحكم في البنيان الاجتماعي والثقافي والآيديولوجي برمته، أي تحقيق وحدة هذا البنيان.
إن انبثاق سلطة سياسية معينة وتطورها يخضع لتراتب سياسي واجتماعي جديد يعتمد على **عدّة مقاييس،** من بينها :

أ. **مدى القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التماسك الافقي** بضمان الانخراط في مسلسل تطور نمط انتاج محدد تحت اشراف اجهزة الدولة ورعايتها.

ب. **مدى القدرة على اختراق "المجتمع المدني" عموديا** أي عبر شبكات "الولاءات الخاصة"، وباكتساب "الزبائن والتابعين" واستقطاب وتوظيف أكثر ما يمكن من الارتباطات والولاءات الباقية، من اجل ضمان الحد الادنى من "الوحدة" لمجتمع ما زال يتطور. ولكن هل يمكن تصور اثبات واستمرار " سيطرة " السلطة السياسية من دون توفر الحد الادنى من "الشرعية" الذي يؤمن لها قدرة ما على الاختراق الافقي والعمودي للتكوين الاجتماعي ككل، في اتجاه خلق وإحياء مجال ما للهيمنة ؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستدعي التأكيد على أن الحديث عن السلطة السياسية في مستواه الاكثر تركيزا هو حديث عن الدولة بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية. ثمة، اذن، ضرورة لتناول مكثف لإشكالية الدولة [5] كمدخل لاستيعاب وفهم السلطة السياسية، إذ ثمة ضرورة لبلورة صياغة نظرية للعلاقة بين الطبقة السائدة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) والدولة، مع ملاحظة أن التحليل الطبقي لا يمكن أن يبدأ وينتهي عند مستوى البناء الفوقي للتشكيلة المعنية. وينبع هذا التأكيد من حقيقة ان العلاقة بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا وبين السلطة السياسية وجهاز الدولة في " العالم الثالث "هي من القضايا البالغة الاهمية والتعقيد والشديدة الخطورة ولكنها لم تحظ باهتمام كبير إلا من طرف بحاثة قليلين [6]. علما ان العقود الثلاثة الاخيرة شهدت تقدما ملحوظا في هذا المجال.

إن اعادة انتاج سلطة الدولة لطبقة ما (أو جزء منها أو تحالفا معينا) تتطلب **اعادة تمثيلها** في قيادة الدولة **والتوسط** لفرض غلبتها على بقية الطبقات. إن **التمثيل والتوسط** هنا هما **نموذجان مؤسسيان محددان،** ولا يمكن، بشكل عام، التقليل منهما بإرجاعهما الى علاقات الانتاج فقط. فلا يمكن، بكل بساطة، اختزال الشكل السياسي لسلطة الدولة الى **مجرد انعكاس خطي ومباشر** لعلاقات انتاج معينة. ان قيام الدولة **بالتوسط** في العلاقات الاجتماعية يعني اضافة عنصر جديد الى العلاقات الطبقية. ولهذا تبدو صائبة اطروحة (**غرامشي**) التي يؤكد فيها على **وجوب عدم الاكتفاء بالفهم "التقليدي" للدولة باعتبارها أداة "قوة" بل أنها "منظم" للهيمنة كذلك** [7].

---

[5] لمزيد من التفاصيل قارن: د.صاحب ياسين العلي، **موضوعات حول مفهوم** .....، مصدر سابق، ص 126؛ كذلك د.صالح ياسر حسن، اقتصاد السوق – الخوصصة – الدولة. بين أوهام الخطاب الليبرالي الجديد وحقائق الواقع، **"الثقافة الجديدة"**، العدد 1995/262، ص 30 ولاحقاً؛ كذلك د.خلدون حسن النقيب،**المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، وخصوصاً الفصلين الخامس والسادس.

[6] قارن على سبيل المثال: عادل غنيم، **النموذج المصري** .....، مصدر سابق؛ كذلك عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية. دراسة مقارنة لمصر والعراق. **"جدل "**، الطبعة الاولى، أب/1991، ص 173 ولاحقاً؛ كذلك: عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية 1974 – 1979** – جزآن 1 و2 - (القاهرة: دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 1981)؛ كذلك: عبد السلام أديب، التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب - الجزء الأول. **"الحوار المتمدن"**، العدد 490، 2003/5/17.

[7] كما ورد عند: ن. بولنتزاس، **الايديولوجية والسلطة** .....، مصدر سابق، ص 6.

نتساءل اذن : **كيف تتم، في الواقع، ممارسة هذه السلطة من طرف هذه الطبقة الحاكمة (أو الائتلاف الحاكم)؟**

للجواب على ذلك يمكن القول ان هذه الممارسة تتم من خلال الدولة، أي من خلال الامساك بزمام السلطة. تحاشيا لأي التباس يجب التأكيد على وجوب عدم تفسير التعابير الكلاسيكية مثل "أخذ" و " الامساك " بسلطة الدولة، على أنها تعني أن سلطة الدولة هي عبارة عن شيء يمكن لمسه باليد. فهي بالأحرى، عملية تدخلات في مجتمع ما من طرف مؤسسة منفصلة (أي تتمتع باستقلال نسبي) تتركز لديها الوظائف العليا في المجتمع [8]. أي أن الدولة **تسعى** لتأمين **علاقتين اثنتين**، فعليها (وخاصة عناصرها القيادية)، أن **تمثل** (بمعنى أن تدافع وتشجع) الطبقة الحاكمة ونمطها في السيادة والاستغلال. كما أنها، من جهة ثانية، **تتوسط** بالنسبة لاستقلال الطبقة السائدة، وضمان سيادتها على الطبقات والفئات والشرائح الأخرى.

إن المشكلات المطروحة سابقا تستحث ضرورة تحديد اضافي في **ثلاثة جوانب** هامة. ولكن نظرا لضيق المساحة المخصصة سأشير هنا الى هذه الجوانب بتكثيف بالغ، بأنها :

- **الثقل المرتبط بالطابع الطبقي لجهاز الدولة؛**
- **معنى التحالف الطبقي؛**
- **محتوى الهيمنة ضمن تحالف مكوّن من طبقات بكاملها (أو شرائح منها).**

وبشكل عام، فقد مال التنظير الماركسي الى **اضفاء اهمية كبرى** على **طابع جهاز الدولة**، ولم تدرس، بما فيه الكفاية **اشكالية سلطة الدولة.** وفي هذا المجال كان الفيلسوف الفرنسي الراحل (ألتوسير) يلح على أهمية التمييز بين "**سلطة الدولة** " Pouvoir d'État و"**جهاز الدولة**" Appareil d'État حيث لا معنى لهذا الأخير دون وجود الأول [9]. إذ يمكن أن يبقى جهاز الدولة في مكانه بينما تمسك وتحتفظ بسلطة الدولة طبقة من الطبقات أو تحالف طبقات أو أجزاء من طبقات معينة، فقط لأنها هدف صراع الطبقات السياسي. ويذكر (**ألتوسير**) أن التاريخ يثبت أنه رغم توالي "الثورات" التي تستهدف تلك السلطة من قبيل "الثورات" البورجوازية في القرن 19 وحتى بعد ثورة اجتماعية كثورة اكتوبر العظمى عام 1917 بقي جزء كبير من جهاز الدولة في مكانه بينما استولى على السلطة تحالف البروليتاريا والفلاحين الفقراء [10].

إن هذا الدور المعطى لطابع جهاز الدولة يستند الى **تعريف** هذا الجهاز باعتباره **البلورة المادية للعلاقات السائدة في مجتمع ما، ولنوع تقسيم العمل السائد فيه**. إن أسسه المادية هذه، توفر نقطة موضوعية يمكن من خلالها ادخال **البعد الزمني** في تحليل سلطة الدولة.

يحتل جهاز الدولة هذه **المكانة الخاصة** بالنسبة لمواقع السلطة، وذلك **لسببين**. **الاول** هو ان كل نشاط تقوم به الدولة يتم من خلال جهاز الدولة. وهو، على هذا الاساس، **يقدم منفذا للتحكم في نوعية تدخلات الدولة** اقتصاديا وآيديولوجيا.

---

[8] قارن: يوران ثربورن، **سلطة الدولة. حول ديالكتيك الحكم الطبقي**، مصدر سابق، ص 40

[9] عالجت ذلك في عمل مستقل. لمزيد من التفاصيل قارن: د. صالح ياسر حسن، الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية (بغداد: بيت الكتاب السومري، الطبعة الاولى، 2019).

[10] Louis Althusser, *Ideologie i aparaty ideologiczne państwa,* Studenckie Koło Filozofii Marksistowskiej (Uniwersytet Warszawski) Warszawa, 2006, S.7-8.

لويس ألتوسير، **الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية** (وارشو: الجمعية الطلابية للفلسفة الماركسية، 2006)، ص 6-7 (باللغة البولندية)

أما الأمر **الثاني** فيتعلق بحقيقة أن جهاز الدولة، باعتباره **التكثيف المادي** للعلاقات الطبقية، يوفر القاعدة الاستراتيجية لإحداث تغيير شامل في سياسة الدولة [11].

يتجلى هذا الامر في فترات التحول، على وجه الخصوص، وما يرافق ذلك من " طغيان " الدولة التي تقوم بتمهيد الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعنف، بل أن التحول السياسي ما كان له أن يحدث لولا وجود طبقات وفئات حققت وزنا ما في الحياة الاجتماعو/اقتصادية وتسعى جاهدة الى ترجمة هذا الوزن سياسيا.

وإذا فهمت العلاقة بين سلطة الدولة والطبقات والفئات والشرائح الصاعدة بتلك الصيغة التي لا ترى في الدولة خادما سلبيا ولا صانعا لها، فإنه يمكن تفهم حاجة الفئات المحجوزة الى ثقل سياسي هائل، أو تمثيل سياسي قوي لها في جهاز الدولة يتيح لها الاتكاء عليه للحصول على "تسهيلات متنوعة"، في حين أن الفئات الراسخة نسبيا تستطيع أن تعتمد على شبكة علاقاتها التي نسجتها خلال فترات سابقة بهدف توطيد وادامة وضعها وتوسيع شبكة علاقاتها بشرط أن لا يكون هناك ثمة تعارض صريح بين توجهاتها وتوجهات الدولة [12].

مناهج دراسة السلطة السياسية

ثمة **أبعاد جوهرية** في أي بنية اجتماعية تكون أكثر أهمية من غيرها من الأبعاد، من حيث تأثيرها، وتحديدها لملامح وعمق وتوجه الصيرورة الاجتماعية لهذه البنية. تأتي أهميتها لهذه الصيرورة في أن طبيعتها، وأنماطها ومستوياتها وتوزيعها، كلها ذات علاقة مباشرة بمسائل الصراع الاجتماعي. ومن بين هذه الأبعاد الجوهرية هناك **"بُعد السلطة السياسية"**. إن الحديث عن السلطة السياسية في مستواها الأكثر تركيزاً هو حديث عن "الدولة" بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية السائدة [13].

ينطرح، إذن، وعلى الفور ذلك **السؤال الحاسم: ما هي طبيعة العلاقة ما بين الطبقات الاجتماعية، المحددة أساساً واعتبارا لموقعها ضمن البنية الاقتصادية، وما بين السلطة السياسية من خلال الدولة ؟**

إن **الإجابة** على هذا السؤال **تستحث** ضرورة الحديث – ولو باختصار- عن **مناهج دراسة السلطة السياسية**. يعج الأدب السياسي الخاص بهذه الإشكالية بكثير من المناهج الساعية لتحديد طبيعة السلطة السياسية وبالتالي الإجابة على السؤال السابق. ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة نستطيع أن نفرز **ثلاثة مناهج أساسية** أكثر أهمية من غيرها في هذا المجال وهي [14]:

- **المنهج الأول** هو ذلك الذي **يركز على السؤال المهم : من لديه السلطة ؟** ويمكن تسمية هذا المنهج **بالمنهج الذاتي**، بمعنى أنه **يسعى لتحديد الذات المُمارِسة للسلطة**. وضمن هذا المنهج هناك **نقاشات** ساخنة **وجدل** لا يتوقف ما بين منظري " التعددية " أو " نخبة السلطة " و " الطبقة الحاكمة ".
- أما **المنهج الثاني** فهو ذلك المنهج الذي **يتعامل مع هذه القضية بطريقة رجل الأعمال مركزاً على السؤال : ما الكمية ؟** بمعنى **ما هي كمية السلطة ؟** وفي مسعى **الإجابة** على هذا السؤال يدعو هذا

---

[11] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: يوران ثربورن: **سلطة الدولة** .....، مصدر سابق؛ كذلك د.صالح ياسر حسن: **اقتصاد السوق – الخوصصة- الدولة** .....، مصدر سابق.

[12] قارن: عصام الخفاجي: **البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية**.....، مصدر سابق، ص 187.

[13] لمزيد من التفاصيل قارن : عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، الدولة والقرية المصرية. دراسة في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية. " **قضايا فكرية** " الكتاب الأول/يوليو 1985، ص 44 – 95.

[14] قارن: يوران ثربورن، **سلطة الدولة. ...، مصدر سبق ذكره**، ص 21 ولاحقاً؛ كذلك نيكوس بولانتزاس، **الماركسية والطبقات الاجتماعية** (بيروت: دار ابن خلدون، 1975)؛ كذلك أي. ياشيتسكا، مفاهيم وإشكالية السلطة السياسية في أعمال لينين، " **دراسات سوسيولوجية – سياسية** "، العدد 1981/8، ص 83 ولاحقاً (باللغة البولندية).

المنهج الى **التشديد** على **السلطة كفعل power to do وليس السلطة على** power over، والتركيز على **تبادل** السلطة وتراكمها وليس توزيعها. **يعتمد** التحليل السياسي من هذا الطراز على أحد الأشكال المختلفة للنظرية الاقتصادية الليبرالية. إن السلطة تدرس ضمن هذا المنهج من خلال **الأفضليات**، أو **البدائل أو الخيارات** الممكنة.

- في حين أن **المنهج الثالث**، هو **المنهج الماركسي**، بتنوع تياراته ومداخله المختلفة، في مسعاه لإنتاج معرفة سليمة عن طبيعة السلطة السياسية لا **ينطلق** من "وجهة نظر اللاعب " بل من **العملية الاجتماعية السابقة**، أي **عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي**. وبتكثيف، يمكن **صياغة السؤال الرئيسي** لهذا المنهج كما يلي: **ما هي طبيعة السلطة وكيف تتم ممارستها؟** نقطة **التركيز**، إذن، في التحليل الذي يعتمده هذا المنهج، ليست الملكية ولا المالكين بحد ذاتهم، بل **علاقات الإنتاج التاريخية المحددة، في ترابطها الوثيق بقوى الإنتاج من جهة وبالدولة ومنظومة الأفكار الاجتماعية السائدة في التشكيل الاجتماعي التاريخي الملموس من جهة ثانية**. إن هذا المنهج **ينظر** الى الدولة باعتبارها **مؤسسة** مادية محددة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. إن لهذا المنهج **نتائج** هامة، يجب تحديدها باختصار ووضوح. **فالماركسيون** يهتمون بالعلاقة ما بين الطبقات وسلطة الدولة، انطلاقا من سبب معين بذاته. فهم ينظرون الى الدولة كمؤسسات مادية منفصلة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. اذ ليس الدولة، من هذا المنظور، سلطة بذاتها، بل إنها المؤسسة التي تتجمع فيها السلطة الاجتماعية وتمارس.

ويمكن **الاستنتاج**، إذن، بأن **النقطة الأساسية** التي يركز عليها هذا المنهج، ليست العلاقات الشخصية بين مختلف "النخب"، كما أنها ليست " عملية اتخاذ القرارات ذاتها "، بل هي تأثيرات الدولة على إنتاج وإعادة إنتاج معينة، سواء كانت هذه التأثيرات حقيقية أو مفترضة. يجب أن يكون واضحاً هنا أن حلقة إعادة الإنتاج التي تربط الدولة، كأحد مكونات البناء الفوقي، بالقاعدة الاقتصادية هي حلقة تفاعل متبادل. فالقاعدة الاقتصادية تقرر البنية الفوقية السياسية عبر دخولها في عملية إنتاج سلطة الدولة وجهاز الدولة، لكن يتعين التأكيد على طبيعة العلاقة هذه. إن العلاقة بين أنماط الدولة وأساليب الإنتاج السائدة ليست علاقة ميكانيكية بسيطة بل هي علاقة مركبة ومعقدة في آن. إن هذا التعقيد هو نتاج تداخل المؤثرات الداخلية والخارجية وتفاعلها وانعكاسها على نمط الدولة والأشكال التي تتخذها، وعلى وجه الخصوص محتوى التراكم الاقتصادي وحجمه والتحولات الاجتماعية المرافقة له في منشأه وتحول الأنظمة السياسية وطبيعة السلطة ذاتها [15].

خلاصة القول، إن **الطابع الطبقي** لأي سلطة ودولة ما لا يشير بالضرورة الى تحريك الامور من وراء الستار، بل أنه يعني **المضمون المجتمعي** لأفعال الدولة، ويشير، من ثم، الى الطبقة الحاكمة في ذلك المجتمع [16]. إن هذا المنهج ينظر الى **الدولة**، إذن، باعتبارها مؤسسة مادية محددة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. إن الدولة، بحسب هذا المنهج، لا تمتلك سلطة بحد ذاتها، بل أنها "المؤسسة" التي تتجمع السلطة فيها وتمارس.

وعند العودة الى المناهج الثلاثة السابقة يمكن ملاحظة **اختلاف المقاربات**، إذ أن كل منهج منها، حسب طريقته، يحاول وصف وتفسير توزيع السلطة في المجتمع. غير أنه وبالرغم من الاختلافات، الناجمة عن تنوع المرجعيات النظرية والمنهجية لهذه المناهج ، يلاحظ أن كل منهج **يركز** تأملاته على سياق محدد للظواهر التي يدرسها ويسعى لإنتاج معرفة عنها. وهناك امكانية عملية للاستفادة من بعض عناصر التنظيرات المتنوعة لنخبة السلطة لإثراء تحليلات المنهج الماركسي. ويتعين الاشارة هنا، منعا لأي التباس، الى أن هذه "التوليف" لا يعني الانتقاص من ثراء المنهج الماركسي وقدرته على انتاج معرفة

---

[15] قارن : محمد فرج، الدولة وتشكيل الوعي الاجتماعي. دراسة في الدور الإيديولوجي للدولة، **"قضايا فكرية"**، العدد الأول، ص 42.
[16] قارن: يوران ثربورن، **سلطة الدولة** .....، مصدر سابق، ص 25.

جادة عن السلطة، بل إن مدخل " نخبة السلطة " قد يسمح بالكشف عن عناصر اضافية مفيدة في تعميق هذه المعرفة.

وما نريد القيام به من وراء مثل هذا "التوليف" هو **المساعدة في تجاوز خطأين شائعين**، على ما أعتقد.
الاول، ويحظى بقبول متزايد في بعض أوساط السوسيولوجيا الغربية المعاصرة، ويقوم على معاينة نخبة السلطة بمعزل عن البنية الطبقية (حسب المفهوم الماركسي). وحسب وجهة النظر هذه، فإن نخبة السلطة تعني أولئك الذين يتخذون القرارات السياسية، وأن علاقة هؤلاء بالبنية الطبقية تهمل أو تدفع الى هامش التأملات التي يقوم بها هؤلاء.

أما **الثاني** والذي ساد لفترة طويلة في السوسيولوجيا الماركسية، فهو الذي يهمل (أو، على وجه الدقة، لا يعير الاهتمام الكافي) الفائدة النظرية والممارسة للتأملات النظرية بصدد النخب، ويعتبر أن اشكالية البنية الطبقية (أو المدخل الطبقي) تستنفذ كل القضايا وقادرة على الاجابة على كل الاسئلة المتعلقة بهذه البنية. وارتباطا بذلك فإنه، وعند مناقشة قضايا "النُخب" يجري السعي لإجراء نوع من المماثلة أو المطابقة بين "النخبة" والطبقة السائدة، وإذا ظهرت "النخبة" كمجموعة متميزة فإنها تقوم بدور حامل أو ناقل Transmission لرغبة الطبقة المسيطرة وممثلة لمصالحها.

وانطلاقا من هذه الملاحظات يمكن اقتراح مدخل يسمح بالاستفادة من بعض عناصر " المدخل النخبوي "، أي مدخل نخبة السلطة وادماجه ضمن التأملات الماركسية بصدد السلطة وبما يسمح بإثراء التأملات هذه.

ولابد من الاشارة هنا الى بعض القضايا الضرورية.
بداية لا بد من **التمييز بين الطبقة المسيطرة ونخبة السلطة**. **فالطبقة المسيطرة (بالمعنى الماركسي) هي نتاج النظام الاقتصادي/البنية الاقتصادية**، وينتمي اليها اولئك الناس بسبب علاقاتهم بوسائل الانتاج والموقع المتميز الذي يحتلونه – بسبب تلك العلاقة – في عملية توزيع المنتوج الاجتماعي. إن **سيطرتهم المجتمعية تعتمد** على [17]:

أ. انهم يمتلكون سلطة الاشراف على وسائل الانتاج، ومنتوج العمل (السيطرة الاقتصادية).

ب. ان القواعد الاساسية لقوانين الدولة (الدساتير والتشريعات) تضمن لهم حق الاشراف هذا (السيطرة السياسية).

ج. ان الهيمنة الآيديولوجية تبرز وتخدم هذا الحق وتدافع عنه على هذا الصعيد (السيطرة الايديولوجية).

أما " **نخبة السلطة** " فهي **نتاج البنية السياسية، وينتمي اليها أولئك الذين يشاركون في عملية صياغة واتخاذ القرارات الحكومة**. وتقوم سلطة هؤلاء على **امكانية امتلاك التأثير المباشر على الذين يتخذون القرارات أو على المباشرة في عملية اتخاذ القرارات**. يمكن العثور على فهم كهذا لنخبة السلطة في اعمال مختلف منظري نخبة السلطة، بدأ من باريتو وميلز حتى هونتر وداهل [18].

---

[17] قارن: د.صاحب ياسين العلي، **موضوعات حول مفهوم البرجوازية** .....، مصدر سابق، ص 138.

[18] لمزيد من التفاصيل قارن: يرزي فياتر، **الماركسية والسياسة** (وارشو:" الكتاب والمعرفة "، 1987) (باللغة البولونية):
Jerzy Wiatr, *Marksizm i polityka* (Biblioteka Studiów nad Marksizmem, KiW, 1987) ; G.Mosca(1939) *The Ruling Glass*, New York, McGraw-Hill Book Company; V.Pareto (1963). *The Mind and Society: A Treatise on General Sociology*, New York ;Dahl, Robert A. (1991). *Modern Political Analysis.* 6th Edition, Yale University.

وهكذا يتبين أن هناك اختلافا بين التأثير على عملية اتخاذ القرارات وبين المشاركة فعلا في هذه العملية. وهذا التمييز ضروري، لأنه توجد، في الدول المعاصرة، بنى سياسية مختلفة وناس يتخصصون في هذين النوعين من الوظائف. ومن جهة ثانية فإن التأثير الخارجي على هذه القرارات يتأتى من بنى رسمية متنوعة، مثل الاحزاب السياسية ومجموعات المصالح ....الخ. ولكن ليس من هذه المجموعات لوحدها فقط، اذ تظهر كذلك بنى غير رسمية مختلفة.

وارتباطا بالملاحظات أعلاه يمكننا القول بأن "نخبة السلطة" هي نتاج البنية السياسية (الرسمية وغير الرسمية) للمجتمع. وتضم البنى غير الرسمية تلك الاوساط والكتل التي لها وضع status سياسي رسمي ولكنها برغم ذلك تمتلك وسائل للتأثير وتستفيد منها.
ونستطيع أن نحدد "النخبة" هنا من خلال سياقين؛ من خلال (عبر) **مضمون** النشاط وكذلك **شكل** هذا النشاط. فمن وجهة نظر مضمون النشاط، تعني "النخبة" أولئك الذين يشاركون في صياغة البرامج السياسية، وأما أولئك الذين يشاركون في اتخاذ القرارات أو يؤثرون بشكل مباشر على صنّاع القرار. ومن وجهة نظر شكل النشاط يمكن التفرقة بين "نخبة القرارات" و "نخبة التأثيرات". وهذه التفرقة ضرورية ومفيدة لأن هناك بنى معينة تتيح لوحدها فقط امكانية امتلاك التأثيرات، في حين أن هناك بنى اخرى تخول وتلزم لاتخاذ القرارات.

إن **المدخل المقترح** هنا يسمح بالتمييز، على الصعيد التحليلي، بين الطبقة المسيطرة ونخبة السلطة، كما يسمح كذلك بالتمييز بين "السيطرة الطبقية" و "نخبة السلطة"، باعتبارهما نوعين مختلفين للسلطة وممارستها.

وبعد انجاز "فك الاشتباك" هذا يمكن الانتقال الى المرحلة التالية من التأملات، ونعني بها **تحليل الروابط أو الصلات** بين الطبقة والنخبة، بين السيطرة الطبقية وسلطة النخبة. ويمكن تحليل هذه الروابط (الصلات) اعتمادا على عدة مؤشرات، ولكن هناك **ثلاثة** منها تبدو أساسية، إنها :

أ. مؤشر التركيب الطبقي للنخبة؛
ب. مؤشر تمثيل المصالح الطبقية؛
ج. مؤشر استقلالية قرارات النخبة.

وعند تحليل المؤشرات الثلاثة يتعين علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار **عمليتين متعارضين** هما:

على **مستوى المؤشر الاول**، تجد هذه السيرورات تعبيرها في **انفصال** الطبقة والنخب كمجموعات بشرية مستقلة ومتميزة، وكذلك في عملية توحيد تركيب الطبقة والنخبة. أما على **مستوى المؤشر الثاني** فتتجلى ظواهر تمثيل مصالح طبقة أو عدة طبقات من طرف النخبة. وعلى **مستوى المؤشر الثالث** فيمكننا الحديث عن استقلالية (أكبر أو أقل) للنخبة في صياغة واتخاذ القرارات.

وبما أن "السيطرة الطبقية" و "سلطة النخبة" تعتبر ظواهر مختلفة فإنه يتوجب معاينتها بشكل مستقل. غير أن مثل هذا التمييز لا يعني أنه توجد بينهما أية روابط أو تأثيرات متبادلة. وعلى العموم يمكن تمييز **ثلاثة أنواع** من التأثيرات:

أ. تبعية العملية السياسية الى ظواهر السيطرة الطبقية؛
ب. التعزيز والتدعيم الفعال للسيطرة من خلال النشاط المتميز لنخبة السلطة؛
ج. تحديد السيطرة من خلال النشاطات اليومية لنخبة السلطة.

هكذا إذن، ورغم أن السيطرة تعني شيئا أكثر من عملية اتخاذ القرارات، إلا أنها رغم ذلك تجد في هذه الأخيرة تعبيرها الملموس.

وباختصار شديد، يمكن القول أن **السيطرة الطبقية** تعد ظاهرة مميزة للتشكيلة الاجتماعية، وان عملية اتخاذ القرارات تتم في اطار تشكيلة محددة، غير أن هذه العملية تمتاز باستقلال ذاتي، ذلك لأن اتخاذ القرارات السياسية يتم في اطار بنية سياسية محكومة بقوانينها الناظمة. ولكي يمكن الكشف عن **خصوصية** هذه العملية فإنه يتعين أن تؤخذ بنظر الاعتبار عناصر البنية السياسية ودورها في عموم العملية، إذ أن السيطرة، لوحدها، غير كافية. إن أية قرارات تتخذ تعتمد، قبل كل شيء، على قوة تأثيرات مختلف المراكز المطابقة لحلول وخيارات معينة. وكذلك فإن الطبقة المسيطرة إن ارادت الحصول على حل ما لقضية معينة وجب عليها الحصول على تأثير سياسي ملموس، لذلك فإن السيطرة هنا لوحدها غير كافية.
وعلى **الصعيد السياسي** تمتلك مراكز التأثير "حقوقا متساوية" (نظريا على الاقل)، في حين أن تحقيق "الانتصار" أو " الهزيمة " يعتمد على "حجم" التأثيرات هذه. هنا يجب التأكيد على قضية مهمة تتعلق بالسيطرة ، وهي أنه يجب عدم نسيان حقيقة أن الطبقة المسيطِرة تمتلك وسائل للتأثيرات السياسية خاصة بها فقط. ومن جانب آخر فإن امكانية التأثير على القرارات من طرف الجميع تكون "متساوية"، ولكن ليس الجميع يمتلكون وسائل متساوية للتأثير، فالطبقة المسيطرة تمتلك وسائل غير مسموح بها لبقية الطبقات، وهي سيطرتها على وسائل الاعلام والتأثير الآيديولوجي وكذلك امتلاكها لجهاز القمع [19].

لماذا التأكيد على ضرورة التوليف بين التحليل الطبقي وبين تحليل النخبة ؟ يبدو أن هذا ناجم عن حقيقة أن اعتماد مفهوم "النخبة"، كأداة منهجية لتحديد طبيعة السلطة من حيث هي علاقة قوى طبقية، ولا يحدد الطبقة أو القسم المهيمن داخل هذه العلاقة، ذلك لأنه ينشغل بـ " **النخبة الحاكمة** " فقط، ومن هنا الحاجة الى هذا "التوليف" الضروري.

ينطرح، إذن، **سؤال** أخر هو:

كيف تؤثر الدولة وتتدخل في عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي؟

إن هذا يتقرر عبر : **ماذا يتم فعله من خلال الدولة ؟ وعبره: كيف يتم ذلك من خلال الدولة ؟**

عندما يجري الحديث عن طبقة ما تمسك بزمام السلطة، فإن المقصود بذلك أن ما يتم فعله من خلال الدولة، يؤثر إيجابياً على إعادة إنتاج نمط الإنتاج الذي تكون الطبقة المقصودة هي ممثلته السائدة. غير أنه **ينبغي التحذير** هنا من **إساءة تفسير** التعابير الشائعة من قبيل " **أخذ** " و " **الإمساك** " بسلطة الدولة، على أنها **تعني** أن سلطة الدولة هي شيء يمكن لمسه باليد. إن هذه القضية هي **أبعد وأعقد** من ذلك بكثير. فهي، بالأحرى، عبارة عن **عملية تدخلات** في مجتمع معين من قبل " **مؤسسة منفصلة** " هي الدولة، تتركز لديها الوظائف العليا في المجتمع والمتمثلة في : **وضع** القانون، **تطبيق** القانون، **تعديله، فرضه والدفاع** عنه " عند الضرورة ". ولهذا فإن " **أخذ** " سلطة الدولة و " **الإمساك** " بها يعني **بدء نمط معين** من التدخل من قبل " هيئة خاصة " مخولة للقيام بتلك الوظائف [20].

غير أن الملاحظة السابقة، على أهميتها، لا تكفي بل **يتعين** الإشارة الى **ثلاث قضايا أخرى** هامة وهي :

---

[19] قارن: ف.فيسووفسكي، **الطبقات، الفئات والسلطة** مطبعة الدولة العلمية PWN، وارشو 1980، ص 99. (بالبولونية)
Włodzimierz Wesołowski (1980). *Klasy, warstwy i władza*, PWN, Warszawa. s. 99

[20] قارن : **يوران ثربورن، سلطة الدولة** ....، مصدر سابق، ص 40؛ كذلك **عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة. دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر 1974 – 1982** مصدر سبق ذكره، ص 102 – 104، 130 – 131.

- **<u>الأولى</u> : إن الدولة، في بنيتها، ليست واقعاً جامداً، بل يحتمل شكل الدولة تغيرات متنوعة، هي نتاج ورهان الصراع السياسي.** وقد تكون تلك **التغيرات** في بعض الأحيان " **راديكالية** ". ولا تستخدم الطبقة المسيطرة الدولة كما لو أنها علاقة تصرف حر إرادي تجاهها بل أن هذه الطبقة **تتشكل ويعاد إنتاجها** بفضل التغيرات الحاصلة في الدولة كآلة، كما أشار ماركس في ***"الثامن عشر من برومير"*** [21]. وإذا لم يكن مفهوم " **آلة الدولة** " قد أُعلن رسمياً، فهو حاضر عملياً على الدوام، ويظهر كنتاج للنضالات التكوينية الصرفة للبرجوازية كقوة سياسية. تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما (مثل البرجوازية)، والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الطبقية الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على آلة الدولة. وهؤلاء الممثلون هم أنفسهم دوما أعضاء "شريحة" محددة من الطبقة المسيطرة. لذلك يمكن للسلطة السياسية أن تكون رهان صراع فيما بين هذه "الشرائح". إلا أنه يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة آلة الدولة المنظمة قانونيا على المجتمع : إن هذه السلطة المنظمة قانونيا هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية. ولا تظهر السلطة السياسية للدولة، أبدا، في شكل علاقة مباشرة بين طبقة وأخرى. إنه لصحيح من جهة، أن العلاقة الطبقية تحفظ ويعاد إنتاجها على مستوى السلطة السياسية للدولة، كما أنه صحيح، من جهة أخرى، أن وجود الدولة كأداة، يحقق في شكل معدل السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة.
- ومع ذلك يجب اثارة الانتباه هنا الى ان الدولة كمؤسسة من مؤسسات البنية الفوقية، هي انعكاس معقد وجدلي لأساسها الاجتماعي، ينفك نسبياً من هذا الأساس ويؤثر فيه تبادلياً. وهذا يعني أن لا تلازم أو تطابق في كل الأوقات بين الدولة وأساسها الاجتماعي، وأنها ليست في كل الأحوال أداة طبقية، بل من الممكن بأن تظهر بمظهر "محايد" عند تعادل وتوازن القوى الطبقية في لحظة محددة، كما أنها من الممكن أن تتأثر بالعناصر الأخرى في البنية الفوقية. فالدولة طبقية في التحليل النهائي مثلما أن علاقات الإنتاج هي أساس البنية الفوقية تتسبب في نشوئها – أي البنية الفوقية- ولكن يصبح لها استقلالها وانفكاكها النسبي.

- **<u>الثانية</u>: تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على جهاز الدولة.** ولأن هؤلاء الممثلين هم أنفسهم دوماً أعضاء في **"شريحة"** محددة من الطبقة المسيطرة فإنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون **رهاناً** للصراع فيما بين هذه الشرائح. ومنعاً لأي التباس منهجي يجب **عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع**، ذلك لأن هذه الأخيرة هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية.

  ومع أن الدور الذي تحتله التناقضات الداخلية بين الشرائح المختلفة للطبقة المسيطرة وصراعاتها الداخلية لاحتلال مراكز القوة هو دور ثانوي بالنسبة للتناقض الرئيسي إلا أنه ما يزال هاماً. إن **التجليات** المختلفة التي تتخذها الدولة وأشكالها ترتبط بتبديل مراكز القوة بين شرائح الطبقة المسيطرة. غير أنه يتعين **التأكيد** على أن السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية لا تكونان متماثلين بشكل ميكانيكي. إذ يمكن لإحدى شرائح الطبقة المسيطرة أن تلعب **الدور** المسيطر في الاقتصاد ولكن من دون أن تحظى بالهيمنة السياسية، والتاريخ شاهد لا يجامل.

- **<u>الثالثة</u>: تحقق آلة الدولة علاقة طبقية تنعقد في مكان** آخر، **في الميدان الاقتصادي**. غير أن **الميكانيزم** الذي يحقق هذه العلاقة إنما يحققها وهو يعمل على إخفائها ! إن عمل الدولة الأخير الذي يتكون بفعل وجودها وتحولها الخاصين بها، هو تكوين المجتمع والدولة نفسها في مواجهة أحدهما للآخر. يكمن عملها في **تحقيق** هذه المعارضة التي هي، في الوقت نفسه، **تبعية وتوحيد**، وهي **تجعل** سيطرة المصالح المهيمنة ممكنة بفضل تحقيقها من خلال تغليف المجتمع المدني الذي تحققه بمثابة

---

[21] كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"** (موسكو: دار التقدم، 1960).

دولة. هكذا **يسمح** اشتغالها، إذن، **بممارسة** السلطة من قبل الممثلين "الشرعيين" الذين جرى تكوينهم لإنجاز هذه المهمة ولاحتلال موقع ممثلي المجتمع، الموقع الذي أكتسب شرعيته أولاً وتم اخفائها [22].

- **<u>الرابعة</u>: من الضروري في هذا المجال التذكير بأن استقلالية جهاز الدولة لا تعني استقلال هذا الجهاز عن الطبقات المتصارعة**، بل عن الفئات الطبقية داخل الطبقة المسيطرة. فاستقلال جهاز الدولة هذا لا يكون إلا في تبعيته المباشرة للطبقة المسيطرة ككل. معنى هذا أن استقلاله النسبي يتيح له ضبط تطور التناقضات الثانوية بين فئات الطبقة المسيطرة ومنعها أن تنفجر حين تعجز فئة أو طبقة من فرض هيمنتها الطبقية داخل الطبقة المسيطرة أو الائتلاف الطبقي المسيطر. إن التدخل المباشر لجهاز الدولة هو إذن لإنقاذ الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة، بتحقيق الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة فيها، والتي تعجز في ظروف تاريخية محددة، من فرض هيمنتها الطبقية. ولهذا فإن المقصود هنا بـ " الاستقلال النسبي" للدولة هو أن سياستها تمثل **محصلة** الممارسة السياسية والعملية، والتي يتعين عليها باستمرار أن توفق بين مصالح جماعات مختلفة والتي تكون شديدة التأثر بتاريخ طويل لمثل هذه التسويات والإيديولوجيات التي تقف ورائها. لذلك فإن سياسات الدولة ليست بالضرورة عقلانية بأي معنى من المعاني البسيطة. غير أن أهمية الاستقلال النسبي للدولة يتجلى بوضوح صارخ في حقبات تاريخية تصبح فيها التناقضات شديدة الى حد كبير، ولا يسمح ميزان القوى القائم في اللحظة التاريخية المعنية لأي من هذه الطبقات أن تفرض سلطتها بصورة مستديمة، مما يستدعي مجيء بيروقراطية الدولة وارتقائها فوق الطبقات، ناصبة نفسها قوة مستقلة وتقيم مؤقتا سلطتها غير الخاضعة للرقابة. ويعبر النموذج البونابرتي عن هذه الأطروحة بأعمق الوضوح [23].

لا تعني الملاحظات السابقة أن الدولة طاقم مفكك الأقسام كتفسير " لتقاسم" السلطة السياسية بين طبقات وشرائح متعددة، بل العكس هو الصحيح، ففوق التناقضات ضمن الأجهزة وخلفها، تحمل الدولة دائما وحدة داخلية متميزة، هي وحدة سلطة الطبقة المسيطرة أو الفئة المهيمنة، ولكن هذا يحدث بشكل معقد وليس بصيغة مباشرة، بل **عبر توسطات**. وقد أشار (ماركس) الى أن الصراع الطبقي السياسي هو التعبير المركّز والمكثف عن الصراع الطبقي الاقتصادي. إن لهذا الصراع أولوية بالنسبة للبرجوازية، ذلك أنها وحدها التي تسمح للدولة باحتواء المجتمع، في الوقت الذي تتعارض فيه معه، وذلك وفق طرق تتطلب تخصصا ومركزة خارقين لآلتها [24]، وهو ما اشار إليه ماركس في "***الثامن عشر من برومير***".

إن عملية إعادة إنتاج مجتمع محدد **تبين** أن إعادة إنتاج نمط أداء وظيفة ما كعملية اجتماعية مستمرة، لا تتوقف، يتم من خلالها إنتاج السلع وتوزيعها ولاستهلاكها، وكذلك إعلان الأوامر وتطبيقها، علاوة على استعراض العنف أو ممارسته "عند الضرورة"، وكذلك معايشة الأفكار ووضعها موضع التطبيق الفعلي. ونظراً لأن أي نشاط إنساني لابد أن يكون له **هدف محدد** فإن لإعادة الإنتاج **هدفين** هما : **<u>المواقع</u>** في بنية اجتماعية معينة، وكذلك **<u>الأشخاص</u>** اللازمين لتشغيلها [25].

ونستطيع، إذن، أن نقول بأن **إعادة الإنتاج الموسع للطبقات الاجتماعية** (للعلاقات الاجتماعية) تستلزم **عمليتين** لا يمكن تواجد أحداهما بمعزل عن الأخرى:

---

[22] قارن: أندريه توزيل، سيزار لوبوريني، أيتين باليبار، **ماركس ونقده للسياسة**، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1981)، ص 23 – 25.

[23] لمزيد من التفاصيل قارن: كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"** ...، مصدر سبق ذكره

[24] قارن: أندريه توزيل، سيزار لوبوريني، أيتين باليبار، **ماركس ونقده للسياسة**...، مصدر سابق، ص 25.

[25] قارن : يوران ثربورن : **سلطة الدولة** .... ، مصدر سبق ذكره، ص 61.

- **أولاً : ثمة إعادة إنتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء**، وتجلو هذه المراكز التحديد البنيوي للطبقات، أي **الطريقة** التي من خلالها يعمل التحديد المذكور على ضوء البنية (علاقات الإنتاج ، علاقات السيطرة/الخضوع السياسية والآيديولوجية) في الممارسة الطبقية.
- **ثانياً: هناك إعادة إنتاج للوسطاء أنفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز**. إن الوسطاء سيعاد إنتاجهم " **تدريبهم على الإذعان** " لكي يحتلوا مراكز معينة، ولهذا فإن **توزيعهم** لا يعتمد على اختياراتهم أو طموحاتهم بل على مجرد إعادة إنتاج هذه الوظائف التي تسمح بإعادة إنتاج السيطرة دون "عوائق". ونظراً لأن التوزيع الرئيسي **يندرج** تحت إعادة الإنتاج الرئيسية للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية خلال مختلف مراحل تطور التشكيل الاجتماعي المحدد، فإن التوزيع الرئيسي هذا يعني لجهاز ما أو سلسلة أجهزة، الدور الخاص المنوط بها والذي ينبغي أن تلعبه في توزيع الوسطاء.

يتم **الاستيلاء** أو الهيمنة على سلطة الدولة ضمن **حقل** مكون من **نوعين ثابتين** من العلاقات. فالدولة بالرغم من مظاهر الأشياء، **تمثل** مجتمعاً طبقياً، وخصوصاً الطبقة المسيطرة، كما أن الدولة **تتوسط** في العلاقات الاجتماعية ما بين " الحاكم والمحكوم ". تعني **إعادة إنتاج** سلطة الدولة لطبقة ما (أو جزء منها أو تحالفاً معيناً)، **إعادة إنتاج تمثيلها** في قيادة الدولة **والتوسط** لفرض غلبتها على بقية الطبقات. ففي نمط الانتاج الرأسمالي تواجه الطبقة المسيطرة، بطريقة دائمة، بمهمة تطوير الدولة وتغيرها، بحيث يمكن للدولة ان تضع "قواعد" لتنظيم المجتمع، وتزج في نشاطها كل المجتمع بتناقضاته وصراعاته الطبقية الاقتصادية. وفي هذا الصدد أشار ماركس الى ان الصراع الطبقي السياسي هو التعبير المركز والمكثف عن الصراع الطبقي الاقتصادي. وان لهذا الصراع أولوية بالنسبة للبرجوازية، فهي وحدها التي تسمح للدولة باحتواء المجتمع، في الوقت الذي تتعارض فيه معه، وذلك وفق طرق تتطلب تخصصا ومركزة لآلتها، كما جرت الاشارة الى ذلك قبل قليل.

تتحكم مشكلات التمثيل والتوسط فيما يسمى بالاستقلال النسبي للدولة. إن معنى عبارة (**الاستقلال النسبي للدولة**) هو أن سياستها تمثل **محصلة** الممارسة السياسية العملية، والتي يتعين عليها وباستمرار أن **توفق** بين مصالح جماعات مختلفة، والتي عادة ما تكون شديدة التأثر بتاريخ طويل لمثل هذه التسويات والآيديولوجيات التي تقف ورائها، لذلك فإن **سياسة الدولة ليست بالضرورة عقلانية** بأي معنى من المعاني البسيطة. غير أن أهمية الاستقلال النسبي للدولة **يتجلى** بوضوح شديد في حقبات تاريخية **تصبح** فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة الى حد كبير ولا يسمح ميزان القوى القائم في اللحظة التاريخية لأي من الطبقات أن تفرض سلطتها بصورة مستديمة، مما يستدعي مجيء " **بيروقراطية الدولة** " وارتقائها فوق الطبقات، ناصبة نفسها قوة مستقلة وتقيم سلطتها الخاصة غير الخاضعة للرقابة. ويعبر **النموذج البونابرتي** عن هذه الأطروحة بأعمق الوضوح [26].

إن **الاستقلال النسبي لنموذج الدولة البونابرتية** حيال الطبقات أو الفئات المسيطرة يتمتع بأهمية خاصة ومتميزة لكونه **حصيلة** الأزمة السياسية وتوازن القوى، الذي ينتمي هذا الاستقلال إليهما معاً. وهو على أية حال **استقلال نسبي** "ضروري" لهذه الدولة من أجل **إعادة تنظيم توازنات الكتل** الموجودة في السلطة، ومن أجل إعادة تنظيم الهيمنة، وذلك ضمن إطار الأزمة السياسية، التي غالباً ما تبرز فيها **"الفئات الوسطى"** كقوى اجتماعية تتميز بثقل سياسي مؤثر وفعال.

لقد أدى **توطد** البيروقراطية **والانفصال** الظاهري للسياسة عن الاقتصاد الى **سيادة الوهم** القائل بتجرد الدولة ورئيسها وإدارتها عن الصراعات. غير أنه من المهم التذكير بأنه ليس لهذا "الاستقلال" ولهذه " **الذاتية** " صفة الشمولية والثبات. فقد **فوّضت** الطبقة المسيطرة السلطة السياسية لبونابرت مؤقتاً غير أنها بقيت المهيمنة. يعني ذلك أن **الطبقة المسيطرة** سخّرت الديكتاتورية البونابرتية لحل عقدة " **التوازن** "

---

[26] لعل العمل الأكثر أهمية، من الناحية المنهجية، والذي عالج الظاهرة البونابرتية هو عمل ماركس : الثامن عشر من برومير. لمزيد من التفاصيل قارن: كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"** ..، مصدر سبق ذكره.

بينها وبين خصومها لصالحها. وعندما تم **إنجاز** هذه المهمة بنجاح، تم وبطريقة " **مهذبة** " إزاحة الدكتاتور وترحيله الى حيث مصيره المحتوم.

ما هي أهمية الأجهزة الآيديولوجية للطبقات الحاكمة ؟

إن **أهمية هذه الأجهزة** – حسب العديد من المفكرين ومنهم (ألتوسير) و (بولانتزاس) تكمن في ممارستها "التضليل الإيديولوجي" لضمان استمرار النظام الطبقي السياسي القائم. وبهذا المعنى تكون الأجهزة الآيديولوجية للدولة لا مجرد مروّجة للأفكار فحسب بل رهان "الصراع الطبقي" الذي تدور رحاه على مستوى البنية التحتيّة. وبهذا المعنى تكون الآيديولوجيا "**اسمنت التشكيلة الاجتماعيّة**"، على حدّ تعبير (بولانتزاس) .

السيطرة الايديولوجية

ليست السيطرة الطبقية في النظام الرأسمالي مثلا مجرد سيطرة اقتصادية لرأس المال على قوة العمل التي يستغلها، وسيطرة على إعادة انتاجها، ولا مجرد الحفاظ على النظام القائم بواسطة آلة قمعية، بل هي **سيطرة** آيديولوجية. وقد شخص ذلك (**بيان الحزب الشيوعي**) حين أكد على ان "الافكار والآراء السائدة في عهد من العهود لم تكن سوى افكار الطبقة السائدة وآرائها " [27]. ولما كان الصراع الآيديولوجي شكلا من اشكال الصراع الطبقي الذي يستهدف السلطة السياسية، وجب تحليل العلاقة بين نظام السيطرة الآيديولوجية ونظام السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة المسيطرة في حركة تجدد النظام الاجتماعي.

ان الطبقة المسيطِرة تستخدم السلطة السياسية التي تمتلكها بهدف اخضاع البنية الاجتماعية لسيطرتها الطبقية، أي لإبقاء هذا التطور في اطار علاقات الانتاج التي تجددها كطبقة مسيطرة. وبهدف الابقاء على سيطرتها الطبقية في مجال الآيديولوجيا، فإن الطبقة المسيطرة تستند الى اجهزة آيديولوجية، هي اجهزة الدولة، يتم فيها اعادة إنتاج آيديولوجيتها المسيطرة. ولا تكمن الآيديولوجيا في الافكار فحسب، بل انها تتسع لتشمل العادات والتقاليد، " نمط الحياة " لتشكيلة ما، إنها تجسد ممارسات التشكيلة الاجتماعية.

ومن جهة اخرى تشكل الآيديولوجيا، بصفتها الآيديولوجية السائدة، سلطة رئيسية للطبقات في تشكيلة اجتماعية معينة. إن الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تستهدف اذن بكل بساطة، إعادة إنتاج علاقات الإنتاج التي تحقق لهذه الطبقة استمرار سيطرتها الطبقية وتأبيدها. ولما كانت السيطرة السياسية نفسها لا يمكن ان تتم بواسطة القمع الجسدي فحسب، بل تتطلب التدخل الحاسم والمباشر للآيديولوجيا- وانطلاقا من التعريف الماركسي للدولة التي هي دولة طبقية وجب عدم تعريف الدولة بوصفها مالكة (حائزة) قوة القمع الجسدي فحسب وانما تعريفها انطلاقا من دورها الاجتماعي والسياسي بالدرجة الاولى. فالدولة الطبقية، كما جرت الاشارة الى ذلك سابقا، هي **الهيئة المركزية** التي يتعين عليها **الحفاظ** على وحدة وتماسك التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية المعنية، والحفاظ على الشروط الاجتماعية للإنتاج وبالتالي اعادة انتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج. إنها في ظل نظام الصراع الطبقي ضمانة واداة السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة، كما اشار الى ذلك بصواب الشهيد **مهدي عامل** [28]. والحقيقة ان هذه السيطرة الآيديولوجية عنصر اساسي من عناصر السيطرة الطبقية، فلا يمكن ان تستمر السيطرة الطبقية ما لم تستطع الطبقة المسيطرة ان ترسي مؤسسات تتوافق مع افكارها، وان تكفل عن طريق "التقبل العام" لهذه الافكار التقبل العام لمؤسساتها وحكمها. وعلى الطبقة المسيطرة لكي تبقى على سيطرتها المادية ان تبقي أيضا على سيطرتها على اذهان الناس. فلا بد ان تربط القوى الفكرية في المجتمع بها، وتكفل انتشار الافكار التي تعبر عن سيطرتها وبهذا تمنع أي تحد لهذه السيطرة.

---

[27] ماركس، انجلس، **"بيان الحزب الشيوعي"** (موسكو: دار التقدم، 1974)، ص 65.

[28] مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني** (بيروت: دار الفارابي، 1980)، ص 46 ولاحقا.

ان الملاحظات السابقة تتيح القول ان **مهمة** الطبقة المسيطرة هو تشويه أو تزييف الوعي الطبقي للفئات والطبقات الأخرى المتواجدة في البنية الطبقية للمجتمع وذلك عبر جهازها الآيديولوجي وهو ما شخصه بصواب (**جورج لوكاش**) حين اشار الى ان الشرط المصيري لإبقاء نظام الطبقة المسيطرة هو ان الطبقات الأخرى تتوهم وتبقى في وعي طبقي مشوش وهذا ما يتم تحقيقه عبر الجهاز الآيديولوجي للطبقة المسيطرة بكل عناصره [29].

ومن الضروري اذن، بالنسبة للطبقة المسيطرة ولبقاء هيمنتها الآيديولوجية، ان **يختفي** الطابع الآيديولوجي المميز لتطور الصراع الفكري كصراع آيديولوجي، وان يظهر هذا الصراع على غير حقيقته، وكأن حركة الفكر الموضوعية في استقلاله التام عن الصراع الطبقي، أي ان استوائه المحايد فوق الطبقات الاجتماعية المتصارعة، كجهاز الدولة يظهر في حياد وهمي هو شرط لوجوده الحقيقي كأداة سياسية وآيديولوجية في خدمة الطبقة المسيطرة [30].

السيطرة الطبقية والفئة المهيمنة

من الممكن هنا اثارة تساؤل معين: **لماذا يتم الحديث عن فئة مهيمنة في داخل الطبقة المسيطرة** [31]، **تكون هي الماسكة بزمام سلطة الدولة دون غيرها وتوجيهها لخدمة مصالحها ومصالح الطبقة المسيطرة ككل؟**

يمكن بلورة الجواب على السؤال أعلاه بالاعتماد على قانون التطور المتفاوت في المجتمعات الرأسمالية كعينة تجيب على ذلك. لما كان قانون التطور المتفاوت يحكم الاقتصاد والمجتمع، فإنه يجد انعكاسه على البنية الطبقية للمجتمع التي تتمثل بسيادة نمط الانتاج الرأسمالي وطبقته الرأسمالية في اسلوب الانتاج والتشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية [32]. لكن فئات البرجوازية المسيطرة ليست كلها متجانسة او متساوية، فقانون تفاوت التطور يحكم تطورها أيضا، بسبب اختلاف الموقع الذي تحتله كل منها في النظام الاجتماعي ونسبة حصتها من فائض القيمة المنتج، معنى هذا ان ثمة فئة منها هي المهيمنة بالضرورة. ان هذه الفئة هي التي تربط، بشكل عام، بمصالحها الطبقية المباشرة، مصالح النظام كله، فتأمين هذه المصالح غير تأمين مصالحها هي. معنى هذا ان هيمنتها الطبقية تشكل اساسا لسيطرة الطبقة المسيطرة – كطبقة - ولديمومة النظام الطبقي القائم. وسلطة الدولة هذه هي الاداة السياسية والآيديولوجية الرئيسية لتأمين الهيمنة الطبقية لهذه الفئة المهيمنة. معنى هذا ان سلطة الدولة هي، بشكل عام، سلطة الفئة المهيمنة.

لكن الفئة المهيمنة في الطبقة المسيطرة (او الطبقة المسيطرة في الائتلاف المهيمن) تمسك عادة بالسلطة داخل جهاز الدولة القمعي، لكونها **النواة المركزية** للدولة، وحين تمسك بالسلطة داخل بعض

---

[29] قارن: جورج لوكاش، **التاريخ والوعي الطبقي** (بيروت: دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1979)، ص 65. وفي " **الايديولوجية الالمانية** " جرت الاشارة الى ما يلي: " ان الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع هي في الوقت ذاته القوة الفكرية السائدة، ان الطبقة التي تتصرف بوسائل الانتاج المادي تملك في الوقت ذاته الاشراف على وسائل الانتاج الفكري، بحيث تخضع من جراء ذلك، افكار اولئك الذين يفتقرون الى وسائل الانتاج الفكري لهذه الطبقة السائدة. وليست الأفكار السائدة شيئا آخر سوى التعبير المثالي عن العلاقات المادية المهيمنة، التي تجعل الطبقة وحدها طبقة سائدة". انظر: كارل ماركس، فريدريك إنجاز، **الإيديولوجية الالمانية.** ترجمة فؤاد أيوب (بيروت: دار الفارابي، الطبعة الاولى، 2016)، ص 68-69.

[30] قارن: مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي** ...، مصدر سابق، ص 51.

[31] لأسباب منهجية، من الضروري **التمييز** بين علاقة السيطرة الطبقية وعلاقة الهيمنة الطبقية. فعلاقة **السيطرة** تكون بين الطبقتين النقيضتين أو التحالفين الطبقيين النقيضين واللذان بينهما تناقض تناحري (رئيسي) أما **الهيمنة** فتكون على مستوى التناقضات غير التناحرية (الثانوية) بين فئات الطبقة الواحدة أو طبقات التحالف الطبقي الواحد فنقول مثلا أن الطغمة المالية (طبقة مسيطرة) هي المهيمنة في التحالف الطبقي البرجوازي المسيطر على طبقات أخرى مثل البرجوازية الصناعية والزراعية وهذا التحالف تربطه علاقة سيطرة طبقية بتحالف الطبقات الكادحة والذي تكون البروليتاريا فيه طبقة مهيمنة نقيض (على طبقات وفئات وشرائح أخرى مثل الفلاحين والموظفين ... الخ).

[32] من المعلوم انه وفي كل بنية اجتماعية تتعايش عدة انماط من الانتاج تترابط فيما بينها ويتمفصل كل واحد منها على الآخر، في اطار سيطرة واحد منها، وجب اذن القول ان نمط الانتاج المسيطر في هذه البنية هو الذي يحدد طابعها الرئيسي المحدد لها لأنه يصبح اسلوب الانتاج السائد، وان نمط الانتاج يحدد آلية المؤسسات بالإضافة الى الممارسات التي تسمح للمجتمع بالإنتاج واعادة الانتاج نفسه. لذلك يمكن القول ان مقابل كل اسلوب انتاج سائد هناك اذاً نموذج دولة محدد ولهذا فان النمط التجريدي لعلاقات الانتاج والعلاقات الطبقية يشكلان الأدوات الاساسية للتحليل النظري الماركسي وبالأخص تحليل علاقات النمط.

فروعه، فئات (او طبقات) غير مهيمنة، فان وحدته الداخلية – " مركزيته " – تتيح اعادة تنظيمه داخليا (وحسب اشكال الدول) بحيث تصبح فروعه تحت هيمنة الفرع المسيطر عليه من قبل الفئة المهيمنة (او الطبقة المسيطرة). بهذا المعنى تحديدا، يصبح الكلام عن وحدة ملموسة وليس عن "تقاسم" لسلطة الدولة داخل جهاز الدولة في حال وجود عدة فئات او طبقات مختلفة في السلطة.

عن الاستقلال النسبي لسلطة الدولة

قلنا، في مكان آخر من هذه الدراسة، ان الدولة كقاعدة عامة هي دولة الفئة أو الطبقة الأقوى السائدة اقتصاديا إلا انه مع ذلك ثمة حالات استثنائية، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى وتتخذ معها سلطة الدولة لفترة معينة مظهرا من مظاهر "الاستقلال النسبي" حيال الطبقتين الاساسيتين، مظهرا وسيطا بينهما.

ان وضعا كهذا ينشا في حقبات تصبح فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة الى حد كبير، ولا يسمح ميزان القوى القائم لأي من هذه الطبقات ان تفرض سلطتها بصورة مستديمة. ان **التوازن النسبي** بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة بصورة لا تقبل التوفيق يخلق وضعا متفجرا يوفر امكانية مجيء بيروقراطية الدولة "وارتقائها" فوق الطبقات ناصبة نفسها قوة مستقلة وتقيم مؤقتا سلطتها الخاصة غير الخاضعة للرقابة التي تمارسها بواسطة رجل كلي القدرة، منقذ الوطن او أب الشعوب الصغير العبقري، كما وصفه بصواب **كارل ماركس** في "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت" [33]. ان " منقذ الامة " هذا يستند اساسا الى بيروقراطية الدولة التي يقويها ويؤمن لها اقصى درجة ممكنة من "الاستقلالية". ويظهر بممارسته هذه تأرجحا بارعاً، يناور بين المعسكرين المتصارعين، مؤّمنا "الحفاظ على النظام"، ومن جراء ذلك الحفاظ على المصالح الاقتصادية للطبقة المسيطرة. ولا تشكل فكرة **البونابارتية** في عمل ماركس المشار اليه قبل قليل مجرد مقاربة تاريخية، وإنما تشكل مفهوما سوسولوجياً دقيقاً، ويمكن تطبيقها على أي مجتمع طبقي حديث، وان الطابع البونابارتي للدولة يتأكد على صعيد الوظيفة الموضوعية التي تؤديها. فالدور الموضوعي لها هو الحفاظ على النظام القائم بـ "اغتصاب" الوظيفة السياسية للطبقة المسيطرة، وفي ظروف تواجه فيها هذه الطبقة مصاعب كبيرة تقف بوجه ممارساتها للسلطة بصورة طبيعية. وهكذا فقد عزز نابليون النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي اقامته الثورة البرجوازية وفي الوقت ذاته قام بانتزاع السلطة السياسية للبرجوازية وتصفية مبادئها ومؤسساتها السياسية.

ان كل بيروقراطية في الحكم تميل بصورة طبيعية الى احاطة قمعها بهالة "العلم" بكل شيء والعصمة من الخطأ، لإيجاد اساس في نظر الجماهير تستند إليه "شرعية" ديكتاتوريتها. ولا يمكن تبرير احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية إلا عن طريق "جودة" قيادتها. ولا يمكن الحفاظ على هذا الاحتكار وتعزيزه إلا شرط ان تقوم بين الجماهير والقائد/القادة علاقة " عبادة صوفية " و "ورع نبوي" تستفيد منه البيروقراطية بصورة جماعية [34].

تبدا الدولة " البونابارتية " وكأنها تحقق توازنا بعيدا عن الطبقات وتحظى بدعم شعبي. يؤدي هذا الوضع الى تمتع الدولة باستقلالية كبيرة تجاه المجتمع. وفي الوقت الذي خسرت البرجوازية تاجها لتنقذ ثروتها، فهي تضع "سيفا" تحت القانون الذي ارتضت ان تعيش في ظله. هذا يعني ان المجتمع كله بما في ذلك الطبقة الحاكمة خاضع للسلطة السياسية. وقد وضعت الدولة موضع التنفيذ جهازا اداريا قويا ومركزيا ذا آلية مستقلة نسبيا عن البرجوازية فنظمت هذه الادارة وتم تطويرها بواسطة جهاز يعيد انتاج نفسه دون ان يسلمها للعائلات المستأثرة بالسلطة الاقتصادية. هكذا تشكلت اجيال من "خدّام" الدولة يشرفون على اجهزتها الكبرى. لقد ادى توطد البيروقراطية والانفصال الظاهري للسياسة عن الاقتصاد الى سيادة الوهم القائل بتجرد الدولة ورئيسها وادارتها. وليس لهذا الاستقلال ولهذه الذاتية صفة الشمولية. فقد فوّضت الطبقة المسيطرة مؤقتا السلطة السياسية ولكنها بقيت المهيمنة. لذلك سخّرت الطبقة المسيطرة الدكتاتورية

---

[33] قارن: ك. ماركس، **الثامن عشر من برومير**...، مصدر سابق، ص 228.

[34] انها لشائعة في البلدان النامية كلمات: القائد الفذ او الزعيم العبقري، او القائد التاريخي، أو القائد الضرورة !!!! ... الخ.

البونابرتية لصالحها [35]. ان الاستقلال الذاتي النسبي لنموذج الدولة البونابرتية حيال الطبقات او الفئات المسيطرة يتمتع بأهمية خاصة ومتميزة لكونه حصيلة الازمة السياسية وتوازن القوى، الذي ينتمي هذا الاستقلال اليهما معا، وهو على اية حال استقلال نسبي ضروري لهذه الدولة من اجل **اعادة تنظيم توازنات الكتل** الموجودة في السلطة، ومن اجل **اعادة تنظيم الهيمنة**، وذلك ضمن اطار الازمة السياسية، التي غالبا ما تبرز فيها "الفئات الوسطى" كقوى اجتماعية تتميز بثقل سياسي مؤثر. وعندما يتم العبور الصعب للازمة، عندها تستطيع الطبقة المسيطرة العودة بعده الى الساحة السياسية واحياء " الممارسات الديمقراطية ". واضافة الى "المثال البونابارتي" يعج التاريخ الحديث والمعاصر بأمثلة عديدة، ولعل أحدثها ما حصل في بلدان "الربيع العربي" والمآلات التي وصل إليها حيث "حسابات الحقل لا توازي حسابات البيدر"!

لقد حدد ماركس خصائص ذلك العصر، الذي ظهر فيه جهاز الدولة الضخم، انه يرتبط بمصير انهيار الاقطاع، تقترب فيه نهاية السيطرة لطبقة معية، ولكن الطبقة التي ستحل محلها – البرجوازية – لا تزال بعد غير قوية. اذن عند تقاطع عصرين ظهرت ظروف ملائمة لتعزيز سلطة الدولة، تلك الظروف التي سمحت لتلك السلطة ان تحصل على استقلالها المؤقت.

تتخذ البيروقراطية طابع **الفئة المهيمنة** في مرحلة معينة من مراحل التطور الرأسمالي عندما لا تكون البرجوازية مهيأة او قادرة لقيادة السلطة وعندما تكون الطبقات الاخرى في وضع لا يمكنها من استلام السلطة، في هذه الحالة تكون البيروقراطية **ممثلة** عن الطبقة البرجوازية ككل رغم انها لا تملك وسائل الانتاج ملكية فردية خاصة حيث تكون ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج الاساس الاقتصادي للحكم البيروقراطي.

ان البيروقراطية من خلال **حيازتها** لوسائل الانتاج العائدة للطبقة البرجوازية تهدف الى اعادة انتاج النظام الاقتصادي، وفي الواقع يمكن تشبيه جهاز الدولة بوسيلة اعادة انتاج لأن هدفه هو اعادة انتاج علاقات الانتاج التي تتأمن عن طريق ممارسة سلطة الدولة.

ولمزيد من التوضيح لا بد من الاشارة الى ان كلاسيكيي الماركسية يعتبرون مفاهيم " **السلطة** " و " **السيطرة** "، مفاهيم مرتبطة مع بعضها البعض. وفي هذا الصدد يرى (**لينين**) مثلا ان سلطة الدولة يمكن ان تقع بشكل مباشر في ايدي مجموعة مستقلة خاصة من الناس، ولكن في تحديده هذا لا يساوي ذلك مع السيطرة السياسية للطبقة السائدة اقتصاديا [36]. وفي هذا الصدد كتب لينين يقول: "ان هذه الفئة الخاصة، التي تستقر في أيديها السلطة في المجتمع المعاصر هي البيروقراطية " [37].

ويميز علم الاجتماع الماركسي المعاصر بين **السلطة** والسيطرة أو **الهيمنة**، والتي تأتي كرد على الفكرة السائدة في علم الاجتماع غير الماركسي الذي يعتبر السلطة كإمكانية امتلاك تأثير معين على قرارات الدولة. ورغم انه يمكن ان يلاحظ بوضوح، انه في حالات محددة فإن السلطة بهذا المفهوم يمكن ان تقترب من مفهوم السيطرة الطبقية بمعناها الماركسي، إلا ان هذه العلاقة لا يمكن ان تظهر دائما. وفي الواقع فإن مفهوم السلطة ينتمي الى مجال آخر، بمعنى اكثر عمقا، الى مجال الظواهر الاجتماعية[38].

ومن جانب آخر يظهر هناك **فرق أساسي** بين المفهوم الماركسي للاستقلال النسبي لجهاز السلطة عن الطبقة المسيطرة والنظرية الشائعة في علم الاجتماع البرجوازي المسماة نظرية " **سلطة اختصاصيي القمع** "او على العموم سلطة البيروقراطية، وان منظرين معروفين مثل Harold Lasswell ، تحدثوا أكثر من مرة عن الناس الذين ينجزون وظائف ادارية، وبشكل خاص المرتبطين مباشرة بالجهاز العسكري أو اجهزة الشرطة يمكن ان يصبحوا في ظروف محددة "طبقة مسيطرة". ان لهذا التشخيص

---

[35] قارن: ميشال فياي، **دولة القانون**.. ، مصدر سابق، ص 126 – 127.

[36] لمزيد من التفاصيل قارن: أي. ياشينسكا، **مفاهيم واشكالية السلطة السياسية في اعمال لينين**، مصدر سبق ذكره، ص 83.

[37] ف. أ. لينين، **المؤلفات، المجلد 1**، وارشو 1950، ص 455 " بالبولونية ".

[38] قارن: ي. فياتر، **المجتمع – مدخل الى علم الاجتماع النظامي**، مطبعة الدولة العلمية PWN، وارشو 1981، ص 310 – 311 " بالبولونية ".
Jerzy Wiatr, Społeczeństwo. Wstęp do socjologii systematycznej (PWN, 1981).

خلفية مظهرية تجد تعبيرها في مفاهيم **"النخبة"** المطروحة قديما من قبل كتاب معروفين مثل باريتو **Pareto** أو موسكا **Mosca** [39]. وفي جذور هذه النظريات تتجسد قناعة محددة، ان كل مجتمع ينقسم الى "حاكمين" و "محكومين"، واكثر من ذلك، فان هذا التقسيم يشكل العنصر الاساسي والمقرر لهيكل السلطة. لذا ليس هناك من غرابة، إذا ما قلنا انه عند اسس هذه النظريات لا توجد اية عوائق للحديث حول ادراج فئات اختصاصيي القمع ضمن مفهوم "الطبقة المسيطرة". في هذه المفاهيم يتم مساواة الهيمنة مع اتخاذ القرارات، أي ممارسة السلطة. ان مؤيدي "نظريات النخبة" لا يحللون عادة القضية المهمة وهي أنه في مصلحة من تُتخذ القرارات السياسية التي تشكل مضمون نشاط سلطة الدولة. ولهذا فان **التمييز** بين المجموعات الحاكمة، المُمارسة للسلطة، والطبقة المسيطرة هو بالنسبة لهذه النظريات غير ممكن، على عكس ما هو عليه في الماركسية، حيث **التمييز** بين السلطة والسيطرة، كما اشرنا إليه سابقا، يصبح في هذا الإطار أمرا ضروريا لفهم المفهوم الماركسي للاستقلال النسبي لجهاز السلطة.

هنا لا بد من الاشارة والتوقف قليلا عند قضية مهمة جدا هي التفسير الخاطئ لانتزاع الحكم من قبل الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية (الديمقراطية الاجتماعية) او مشاركة الشيوعيين في الحكومات هذه في البلدان الرأسمالية. ان الخطأ هنا هو **المساواة أو المماثلة بين استلام السلطة وبين السيطرة الطبقية**. ان الماركسية، وانطلاقا من منهجها المادي/الجدلي/التاريخي، ترفض مفهوم وجود عدة انواع للسلطة مستقلة عن بعضها البعض، بل تنظر الى السيطرة الطبقية باعتبارها هيمنة ذات طبيعة كلية " شاملة "total. ان مختلف انواع السلطة: اقتصادية، سياسية، آيديولوجية، ترتبط وتتمازج بعضها البعض لمختلف مجالات السيطرة. وكما ان المشاركة في ممارسة الحكم، أي **تسيير** نشاطات الدولة يكمن في الحقيقة في التأثير على شكل ومجال تحقيق السيطرة الطبقية، فإنه في نفس الوقت ليس في وضع يسمح له في تغيير طبيعتها، ولا جوهرها. وكما تشير تجربة التحالفات فإن حصول الشيوعيين على مقاعد في الحكومات الائتلافية يتيح المجال لانتهاج اصلاحات مفيدة للشغيلة والكادحين، ولكن هذا الامر يجري في الحدود "المسموح" بها، الى ذلك الحد الذي لا يلغي ولا يشكل مصدر خطورة على قواعد نظام امتيازات البرجوازية. ان كل محاولات تخطي هذا الحاجز بدون الانتزاع الثوري لملكية وسائل الانتاج وتهديم جهاز الدولة الخادم لها قد انتهت الى الفشل، لذلك ثمة ضرورة للتمييز بين مفهوم السلطة ومفهوم الحكم، ذلك لان السلطة يجب ان تعود للطبقة السائدة في المجتمع، اما المشاركة في الحكم والتسيير فانه يمكن ان يتم من خارج الطبقة السائدة وهو مسموح به الى الحد الذي لا يشكل مصدر خطورة على المصالح الاساسية للطبقة السائدة ويهدد نظامها.

طبيعة العلاقة بين القاعدة الاقتصادية والدولة باعتبارها جزءا من البناء الفوقي

تشكل الدولة عنصرا أساسيا في دراسة طريقة اشتغال التشكيلات الاجتماعية. فلا يجوز ارجاع هذه التشكيلات الى انماط انتاجية فقط، كما يستحيل ارجاع هذه الانماط الانتاجية الى بنية تحتية اقتصادية فقط، بحيث لا يؤخذ عامل الدولة بعين الاعتبار إلا في مرحلة لاحقة كمحض أداة بين أيدي الطبقات المستغِلة. ويمكن الاتفاق مع المفكر الاقتصادي الراحل **سمير أمين** بأنه (في التشكيلات الرأسمالية تلعب الدولة دورا حاسما في اعادة شروط التراكم العينية. وعلى مستوى الهيئات الدولانية العليا تتحدد أيضا شروط اعادة انتاج التراتب الهرمي العالمي: التقسيم الدولي للعمل، التحالفات الطبقية على الصعيد

---

[39] قارن:.V. Pareto, *Mind and Society*, op, cit. ؛G. Mosca : *The Puling Class*, op, cit.
كذلك راجع: بوتومور، **الطبقات في المجتمع الحديث**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون (الاسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1972) ؛ كذلك: بوتومور، **الصفوة والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الجوهري واخرون (القاهرة: دار المعارف، 1979).

العالمي، الخ. ومن يفصل الاقتصاد عن الدولة، يكون قد قبل بالانفصال المفتعل بين "الاقتصاد السياسي" و "العلم السياسي" الذي تسعى المذاهب البرجوازية من خلاله الى معارضة المادية التاريخية) [40].

نعود الان لمناقشة قضية هامة تتعلق بالصلة المتبادلة بين الدولة باعتبارها جزءا من البناء الفوقي وبين القاعدة الاقتصادية التي تستند عليها. ان السبب في ذلك يكمن في حقيقة أنه ولأجل فهم **الجوهر الطبقي** للدولة، من الضروري ايلاء اهمية خاصة الى صلتها بالعلاقات الاقتصادية، بعلاقات الانتاج. وهذه الصلة تتجلى قبل كل شيء في كون الدولة توجد وتتطور في اطار تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة، فإن هذه التشكيلة تحدد أهم سماتها، جميع سماتها الجوهرية. ان صلة الدولة بالعلاقات الاقتصادية، بعلاقات الانتاج وجوهرها علاقات الملكية تتجلى في كونها - أي الدولة- تبرز بوصفها **المنظمة السياسية** لمالكي وسائل الانتاج الأساسية. ان الدولة كما هو معروف هي أهم قسم في البناء الفوقي القائم على البناء التحتي الاقتصادي. وهي تتوقف في آخر المطاف على بنائها التحتي وتتحدد به. لكن الدولة في نفس الوقت قوة نشيطة تفعل فعلها سواء في البناء التحتي، ام في سائر اقسام البناء الفوقي الاخرى [41]. وفي هذا الصدد اكد **(لينين)** على ان " الدولة ليست في أي حال من الاحوال شيئا جامدا، فهي دائما تفعل فعلها.. ببالغ الهمة والعزيمة، ودائما بصورة فعالة، ولا تفعل فعلها بصورة سلبية " [42].

ان الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية والتناقضية للحياة الاجتماعية، التي ترتفع فوقها وعلى أساسها بنية سياسية قانونية (خاصة الدولة) مكلفة بالإبقاء على صراعات وتناقضات الحياة الاجتماعية وليس تقليصها بل ضبطها. ولا يقتصر هذا الكشف عن طبيعة الدولة الفعلي على التذكير الموجز بل يساعد على استيعاب مفهوم الدولة عند ماركس وهو ثمرة عمل فكري طويل. ومن الجدير بالذكر إن **العلاقة** بين البناء التحتي والبناء الفوقي هي اساسا **علاقة دينامية** لا علاقة ساكنة، علاقة بين جانبين لا ينفصلان لمجموع العملية الانتاجية ويتطور أحدهما على اساس الآخر ويؤدي وظيفة اجتماعية تتعلق به. **لماذا يحدث ذلك؟** يحدث هذا لأن حركة الصراع الطبقي هي الحركة الموحدة لتطور البنية الاجتماعية. غير ان هذه الحركة لا تتم بشكل منفلت يجعلها خاضعة لمجرد ارادة الطبقات الاجتماعية المتصارعة، بل إنها تتم داخل الاطار البنيوي الذي يحدده **التناقض الاقتصادي الاساسي** في البنية الاجتماعية. ان الاطار البنيوي لهذه الحركة ليس في بنية التناقض الاقتصادي وحدها، بل في بنية البناء الاجتماعي بكامله. معنى هذا ان الاطار الذي يحدد تطور الصراع الطبقي ليس البناء التحتي وحده، بل البناء الفوقي ايضا، او بدرجة اكثر دقة، علاقة التعقد المتبادلة (الجدلية) بين هذين التركيبين في البنية الاجتماعية الشاملة [43]. ان هذا التشخيص هو رد على الافكار الشائعة التي تعالج تطور البناء الفوقي فوق اساسه الاقتصادي، بنيته التحتية كعملية ميكانيكية. ولكن الافكار والمؤسسات ليست نتاجا آليا لبناء تحتي اقتصادي وطبقي معين بل هي **نتاج** نشاط الناس الواعي وصراعاتهم. ولكي نستطيع تفسير البناء الفوقي وموقعه المحدد لا بد ان نقوم بدراسة هذا النشاط والصراع دراسة محددة في تطورها الفعلي المركب. من هنا ليس صحيحا من الناحية المنهجية ان نحاول الاستنتاج من وصف ظروف اقتصادية معينة ماذا سيكون عليه البناء الفوقي القائم على هذا الاساس، أو ان نستنبط كل خاصية تفصيلية للتركيب العلوي من سمات للأساس الاقتصادي لا تتوافق معها [44].

ولأهمية هذه القضية سنعالجها بشيء من التفصيل.

---

[40] انظر: سمير أمين، **الطبقة والامة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**. ترجمة هنريت عبودي (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1980)، ص 24.

[41] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: تشيريكين، جيدكوف، يودين، **اسس النظرية الاشتراكية بصدد الدولة والحق**..، مصدر سابق، ص 58.

[42] انظر: ف.أ. لينين، **المؤلفات، المجلد 1**، ص 369.

[43] قارن: مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر**...، مصدر سابق، ص 88.

[44] قارن: موريس كونفورت، **مدخل الى المادية الجدلية** ..، مصدر سابق، ص 268.

ينشأ البناء الفوقي ويتوضع على اساس بناء تحتي معين ويتحدد به. كما انه لكل بناء فوقي بناء تحتي متميز يتناسب معه بشكل عام (طبقا لقانون التطابق الضروري بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي). على انه من المفيد الاشارة الى ان هذا التوافق بين البنائين يجب ان لا يفهم كتوافق مطلق وكامل، بل انه قابل للحركة والتغيير بحكم العلاقة الجدلية بين البنائين. كما ان هذا التوافق بين البنائين يحدده في النهاية التوافق البنيوي في علاقة طرفي البناء التحتي نفسه، أي ارتباطات القوى المنتجة بعلاقات الانتاج، أي جدل العلاقة بينهما. التوافق هنا لا يعني التماثل او غياب التناقض، بل أن التناقض قائم بالضرورة، سواء بين البنائين، او بين طرفي البناء التحتي في البنية الاجتماعية. لقد اشار (**ماركس**) الى انه ومع تغيير القاعدة الاقتصادية "يجري بسرعة، تزيد او تنقص، انقلاب كامل في البناء الفوقي العريض" [45]. وهذا يعني ان التغيير في البناء الفوقي يأتي متأخراً بعض الشيء عن تغييرات البناء التحتي. ولكن متى حل هذا التغيير فإن البناء الفوقي لا يبقى سلبيا، بل انه يمارس دورا يخدم مصالح الطبقة المسيطرة او الائتلاف الطبقي المهيمن في البنية التحتية (المسيطر اقتصاديا). ان تعاقب الاشكال الفوقية واستقلالية البناء الفوقي النسبية تفسران طابع التوافق القائم بين البنائين. يتحدد البناء الفوقي بالبناء التحتي (هذا هو الارتباط الاساسي بينهما) إلّا ان الأول يسير في تطور مستقل نسبيا، وبشكل اكثر دقة في خطوط مستقلة تتعلق بأشكال الوعي الاجتماعي المختلفة [46]. ان الجزء الاساسي من البناء الفوقي يقترب بشكل مباشر من البناء التحتي ويعكس التغييرات الجارية فيه. ويمارس البناء التحتي تأثيرا حاسما على أجزاء البناء الفوقي من خلال تأثيره على الجانب السياسي منه. والسؤال المطروح هنا: **لماذا؟** والجواب هو لان القاعدة الاقتصادية تمثل جملة من العلاقات الانتاجية للمجتمع، أي انها تعكس المصالح الطبقية لمختلف الطبقات والفئات والشرائح المتواجدة في البنية الاجتماعية وتعكس الصراع الدائر بينها والذي ينعكس بدوره على البناء الفوقي للمجتمع.

وأخيرا، فان توضيح **التأثير العكسي** للبناء الفوقي على البناء التحتي وفهم دوره الفعال، يكتسب أهمية خاصة في مجال التعامل بين البنائين. وفي هذا الصدد فإن **رسائل أنجلس** [47] تحتل اهمية اساسية وتتمثل الفكرة الرئيسية التي تجمع بين هذه الرسائل في التأكيد على الدور الفعال للبناء الفوقي. اذ يؤكد (**أنجلس**) على ان الجانب الاقتصادي لا يكون حاسما إلا في المحصلة النهائية، وان عناصر البناء الفوقي تؤثر على سير الصراع التاريخي، وفي حالات عديدة تحدد شكل هذا الصراع. ان هذا التشخيص هو رد على التفسير المبتذل للماركسية وكأنها تقول ان كل فكرة ومؤسسة في المجتمع تنتج مباشرة من احتياج اقتصادي مباشر وتخدمه. ان هذه ليست ماركسية، انها **جبرية اقتصادية** تريد تجريد الماركسية من طابعها المادي وروحها الجدلية. ان ماركس في حديثه عن هؤلاء المبتذلين كان يقول دوما "ان كل ما اعرفه هو انني لست ماركسيا". ان هؤلاء المبتذلين وتفسيراتهم للماركسية يتناسون ان المادية التاريخية تشير الى ان العنصر النهائي المحدد للتاريخ هو انتاج واعادة انتاج الحياة المادية. ولم يؤكد لا ماركس ولا (أنجلس) اكثر من ذلك. ومن هنا فان ما قام أحدهم بلوي هذا القول ليعني به ان العنصر الاقتصادي هو العنصر المحدد الوحيد فإنه يحول هذه القضية الى عبارة حمقاء مجردة لا معنى لها، اطلاقا. وفي هذا الخصوص كتب (أنجلس) قائلا: "ليست المسالة على هذا النحو اطلاقا، أي ليس العامل الاقتصادي وحده السبب الفعال، وباقي العوامل مجرد نتيجة سلبية، كلا... ان المهم هنا هو التفاعل القائم على اساس الضرورة الاقتصادية التي تشق الطريق لنفسها دائما في نهاية المطاف " [48].

من المفيد التذكير بأن بعض الكتاب يشيرون الى استقلالية البناء الفوقي متناسين ان هناك علاقة وطيدة بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي. وهم بمقاربتهم هذه يعبرون عن قصور في فهم مقولات المادية التاريخية، التي تعتبر مقولة "القاعدة – البناء الفوقي" احدى مقولاتها الاساسية، وان هذه المقولة تعبر عن **الوحدة الجدلية** لعنصريها، أي ان أحدهما يؤثر على الآخر. ويشهد التاريخ ان هناك ازمنة يعتقد فيها بعض القادة – من موقع السلطة – ان ارادتهم ورغباتهم الشخصية، أو رغبات أولئك الذين يحيطون بهم،

---

[45] انظر: ك. ماركس، ف. انجلس، **المؤلفات، المجلد 13**، ص 7.
[46] قارن: ف. رازين، **حول نظرية التشكيلات...**، مصدر سابق، ص 39-40.
[47] ك.ماركس، ف. انجلس، **المؤلفات، المجلد 37**.
[48] ك. ماركس، ف. انجلس، **المؤلفات، المجلد 39**، ص 175.

يمكن ان تقرر كل شيء، وتتخطى كل العقبات، وان تتحرر من القوانين الموضوعية، متناسين العوامل المقررة التي يخضع لها البناء الفوقي. انهم يمضون في الحقيقة مثل المتآمرين، يحتاجون في كل خطوة الى ان يجدوا كبش فداء، يمكن تقديمه للرد على التعارض بين خططهم والامكانيات الفعلية. ان هذا يعني ان التطور التاريخي لا يتحدد بالرغبات الشخصية للشخصيات الجالسة على قِمم السلطة وانما بحركة الطبقات وصراعاتها وتناقضاتها وطرق حلها. ان الرجال البارزين او قادة طبقة ما يؤثرون على مصائرها بحكم اعمالهم او حماقاتهم، ولكنهم لا يصنعون طبقة، والقائد التاريخي انما يستمد مكانته وقوته من طبقة او فئة او شريحة ما، وما لم يتمتع بتأييدها – إذ أنه يمثل مصالحها واتجاهاتها – فإنه سيكون عاجزا ولا يستطيع ان يمارس تأثيرا حاسما [49]. ولهذا يمكن القول ان الاهمية العملية لمسالة البناء الفوقي والبناء التحتي تكمن في ان حل هذه المسالة يساعد على التقييم الصحيح لدور البناء الفوقي في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

[49] قارن: **في المادية التاريخية** (موسكو: دار التقدم، 1975).